

قرارات

وزارة البترول والثروة المعدنية

قرار رقم ٣٧٦٦ لسنة ٢٠١١

وزير البترول والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة وتعديلاته؛

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن الهيئة المصرية العامة للبترول؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية وتعديلاته؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ في شأن خطوط أنابيب البترول

ولائحته التنفيذية؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة؛

وعلى كتاب السيد الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الأراضي المؤرخ ٢٠١١/٧/٢٩

بشأن الموافقة على تنفيذ مشروع تعديل مسار عدد (٤) أجزاء من خطوط نقل المنتجات البترولية

بمنطقة الدلتا بمحافظات (المنوفية ، الدقهلية ، الغربية) بطول حوالي (٧) كيلومترات؛

وعلى موافقات المجالس الشعبية المحلية لمحافظات المنوفية والدقهلية وال الغربية؛

وعلى ما عرضه كل من السيد المهندس الرئيس التنفيذي للهيئة المصرية العامة للبترول

والسيد المهندس وكيل أول الوزارة لشئون البترول؛

قرار:

مادة أولى - يستولى مؤقتاً لمدة اثنى عشر شهراً أو بانتهاء الغرض المستولى عليه من أجله أيهما أقرب على الأراضي الازمة لتنفيذ مشروع تعديل مسار عدد (٤) أجزاء من خطوط نقل المنتجات البترولية بمنطقة الدلتا المارة بمحافظات المنوفية والدقهلية والغربية بأقطار (٦ ، ٨ ، ١٢) بوصة بطول إجمالي حوالي (٧) كيلو مترات وعرض (٢٠) متراً ماراً بباطن الأرض بعمق (١،٥) متر ، وذلك طبقاً للمسار الموضح بالذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقة .

مادة ثانية - ينتهي العمل بأحكام هذا القرار بانتهاء مدة الاستيلاء الموضحة بالمادة الأولى .

مادة ثلاثة - ينشر هذا القرار ومذكرته الإيضاحية في الواقع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر في ٢٠١٢/١٢/١٤

وزير البترول والثروة المعدنية
مهندس / عبد الله غراب

الهيئة المصرية العامة للبترول

مذكرة إيضاحية

لقرار السيد المهندس وزير البترول والثروة المعدنية رقم ٣٧٦٦ سنة ٢٠١١

الموضوع : الاستيلاء المؤقت لمدة اثنى عشر شهراً على الأراضي الازمة

لتنفيذ مشروع تعديل مسار عدد (٤) أجزاء

من خطوط مقامة بمحافظات (المنوفية - الدقهلية - الغربية)

أدرج بالموازنة الاستثمارية لخطة مشروعات الهيئة المصرية العامة للبترول الملحقة بالموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٢/٢٠١١ مشروع تعديل مسار عدد (٤) أجزاء من الخطوط البترولية التابعة لشركة أنابيب البترول المارة بالأراضي الزراعية بمحافظات (المنوفية - الدقهلية - الغربية) بأقطار (٦ ، ٨ ، ١٢) بوصة وذلك نتيجة الزحف العمرانى للكتل السكنية العشوائية على تلك الخطوط ، وقد أُسند تنفيذ هذا المشروع إلى شركة أنابيب البترول (إحدى شركات قطاع البترول) .

وحيث إنه يلزم لتنفيذ المشروع ضرورة الاستيلاء المؤقت لمدة اثنى عشر شهراً أو بانتهاء الغرض المستولى عليه من أجله أيهما أقرب على الأراضي الازمة لمسار تلك الأجزاء من الخطوط البترولية بطول حوالى ٧ كيلو مترات وعرض ٢٠ متراً ماراً بباطن الأرض بعمق ١٥ متر ، وبيان مسار تعديل هذه الخطوط كالتالى :

الخط الأول - طنطا / مسطرد ، قطر ١٢ بوصة :

تعديل جزء من مسار خط المنتجات البترولية طنطا / مسطرد ، قطر ١٢ بوصة بطول حوالى ٢٠٠ متر خارج الكتلة السكنية ببركة السبع بمحافظة المنوفية حيث يبدأ التعديل من أمام المدرسة الثانوية التجارية ببركة السبع بمحافظة المنوفية ثم يتوجه الخط جنوباً لمسافة ١٥ م تقريراً ثم يتوجه الخط غرباً ماراً بالأراضي الزراعية حتى نقطة الربط على الخط (نهاية التعديل) .

الخط الثاني - المحلة / شاوة ، قطر ٦ بوصات:

تعديل جزء من مسار خط المنتجات البترولية المحلة / شاوة ، قطر ٦ بوصات بطول حوالي .٣٥ متراً خارج الكتلة السكنية بقرية جراح بنية سمنود - مركز أجا بمحافظة الدقهلية حيث يبدأ التعديل بالأراضي الزراعية مجرى مسجد الجمعية الشرعية بقرية جراح بنية سمنود - مركز أجا - محافظة الدقهلية بطول حوالي ١٠٠ متر ثم يتوجه الخط شرقاً ليقطع طريق ومسافة الجراحين ويستمر الخط ماراً بالأراضي الزراعية بطول .٢٥ م حتى نقطة الربط (نهاية التعديل).

الخط الثالث - طنطا / أبو ماضى ، قطر ٨ بوصات:

تعديل جزء من مسار خط المتكثفات طنطا / أبو ماضى ، قطر ٨ بوصات بطول حوالي ٣ كم خارج الكتلة السكنية لقرية محلة خلف - مركز سمنود بمحافظة الغربية حيث يبدأ التعديل بالأراضي الزراعية خارج الكتلة السكنية لقرية محلة خلف - مركز سمنود - محافظة الغربية ويتجه في اتجاه الشمال الغربي داخل زمام قرية محلة خلف بجوار مصرف الناوية قبلى ثم يتوجه شمال شرق بالأراضي الزراعية بجوار مصرف الناوية حتى تقاطعه مع مصرف الناوية القبلى مرة أخرى ثم يتوجه الخط شرقاً بالأراضي الزراعية داخل زمام قرية محلة خلف وقرية الناوية حتى نقطة الربط (نهاية التعديل).

الخط الرابع - طنطا / أبو ماضى ، قطر ٦ بوصات:

تعديل جزء من مسار خط البوتاجاز طنطا / أبو ماضى ، قطر ٦ بوصات بطول حوالي ٣،٥ كم خارج الكتلة السكنية لقرية منشأة مبارك وقرية الفواخير بمركز سمنود بمحافظة الغربية حيث يبدأ التعديل من تقاطع الخط مع طريق المنصورة / طنطا بالأراضي الزراعية بحرى ويتجه الخط شمال غرب ماراً بالأراضي الزراعية حتى مصرف نمرة (١١) ثم يتوجه الخط شمالاً بالأراضي الزراعية بجوار مصرف نمرة (١١) بطول حوالي ١،١ كم ، ثم يقطع الخط مصرف نمرة (١١) ويستمر الخط شمالاً بجوار مسقة الكردى ثم يتوجه الخط شرقاً بالأراضي الزراعية ليقطع مصرف كفر الصارم ثم مصرف نمرة (١١) ويستمر الخط بالأراضي الزراعية خارج الكتلة السكنية لقرية منشأة مبارك حتى نقطة الربط (نهاية التعديل).

ولما كانت الأراضي المطلوب الاستيلاء المؤقت عليها لتنفيذ المشروع المشار إليه من الأراضي الزراعية ، فقد تم الحصول على موافقة السيد الدكتور وزير الزراعة واستصلاح الأراضي على تنفيذ مشروع تعديل مسار عدد (٤) أجزاء من الخطوط المقامة بمحافظات (المنوفية - الدقهلية - الغربية) طبقاً لنص المادة (١٥٢) من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته . وقد تم الحصول على موافقة المجالس الشعبية المحلية لمحافظات (المنوفية - الدقهلية - الغربية) على تنفيذ المسار الموضع بعاليه .

وحيث إن المشروع من المشروعات الهامة والعاجلة ذات النفع العام واللزمة لتغيير مسار تلك الخطوط ، كما أنه من ضمن مشروعات الهيئة المصرية العامة للبترول ودرج له الاعتمادات المالية الازمة ،

ونظراً لصفة الاستعجال التي يتسم بها المشروع والذي لا يتحمل التأخير واعملاً لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ في شأن خطوط أنابيب البترول ولا تختص التنفيذية واعملاً لأحكام المادة (١٥) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتي تجيز للوزير المختص إصدار قرار بالاستيلاء المؤقت على الأراضي الازمة لتنفيذ المشروعات العاجلة في حالة الضرورة والاستعجال ،

ونظراً لأن المشروع من المشروعات الطولية التي يتعدى فيها حصر أسماء المالك والخائزين للأراضي التي يمر بها مسار الخط قبل صدور القرار ،

لذلك:

يقتضى الأمر إصدار قرار بالاستيلاء المؤقت لمدة اثنى عشر شهراً أو بانتهاه الغرض المستولى عليه من أجله أيهما أقرب على الأراضي الازمة التي يمر بها مشروع تعديل مسار عدد (٤) أجزاء من الخطوط المشار إليها والموضع موقعها وحدودها ومعاملتها بصدر هذه المذكرة

والخريطة المساحية المرفقة باعتباره إجراءً وقتياً يُمكّن شركة أنابيب البترول الجهة القائمة بالتنفيذ من وضع الأرضي اللازم لتنفيذ المشروع تحت تصرفها خلال فترة التنفيذ ، كما ستقوم شركة أنابيب البترول بصرف التعويضات اللازم لذوى الشأن باعتبار أن ذلك مرتبط بالتنفيذ مع إعادة الأرضي المار بها مسار تلك الأجزاء في نهاية التنفيذ إلى الحالة التي كانت عليها وقت الاستيلاء .

والأمر معروض على سعادتكم للتكرم بالنظر في استصدار قرار الاستيلاء المطلوب .

وتفضلاً بقبول فائق التحية

الرئيس التنفيذي للهيئة

مهندس / هانى صاحى